المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⴰⵔ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/11/2012

اليزمي يستعرض بنيويورك دينامية الإصلاحات بالمغرب

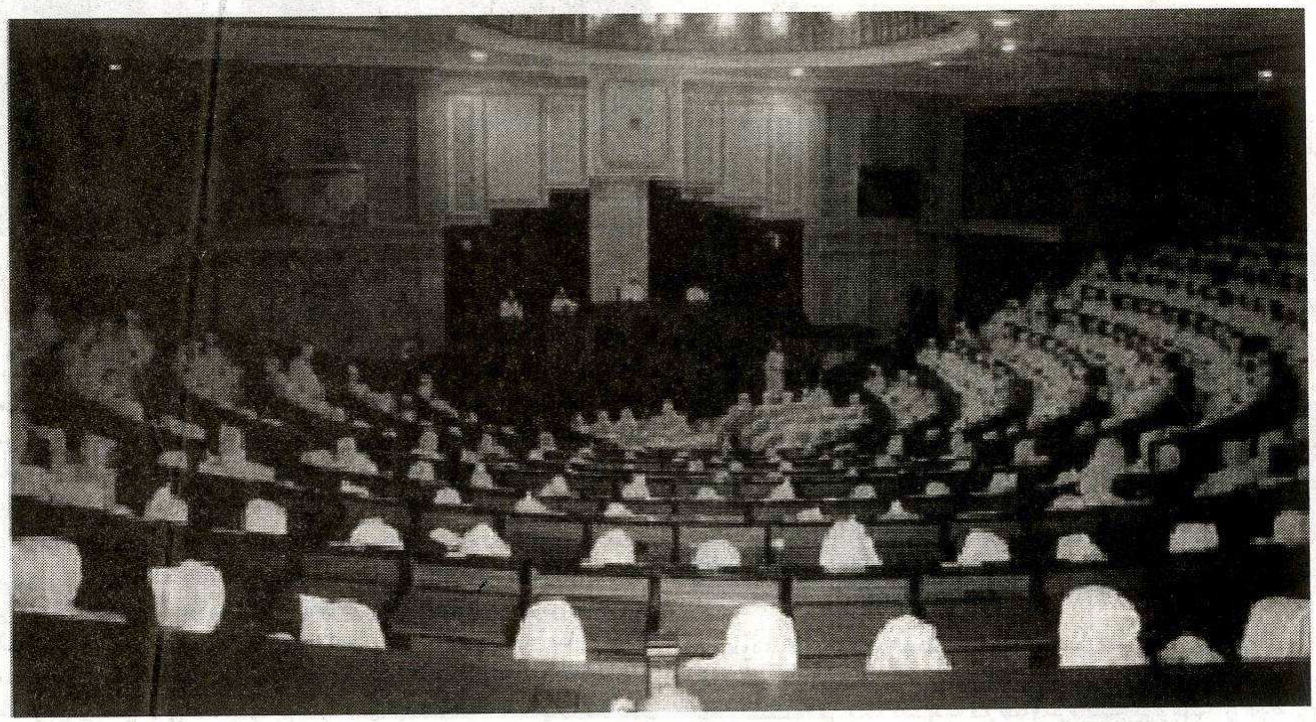

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، السبت الماضي في نيويورك، دينامية تطور الإصلاحات الديمقراطية التي اعتمدها المغرب منذ نهاية التسعينات.

وقال اليزمي، في اجتماع حول موضوع «الربيع العربي والدسترة في الشرق الأوسط»، إن «المغرب اختار منذ نهاية التسعينات تكريس مسلسل توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهو ما توج باعتماد دستور متقدم عن طريق الاستفتاء عام 2011».

ونظم هذا اللقاء، الذي يستمر يومين، من قبل كلية الحقوق فوردهام بنيويورك والمعهد الأوروبي العربي، الذي يوجد مقره في غرناطة، بدعم من الجامعة الأميركية في نيو إنغلاند.

وأبرز اليزمي، الذي كان يتحدث في إطار مناقشة حول « البنية الدستورية «، الدينامية التي أحاطت بالإصلاح الدستوري في المغرب، والخطوات المختلفة التي اتخذتها المغرب قبل اعتماد الدستور الجديد.

واستشهد في هذا الصدد بإصلاح مدونة الأسرة، التي تعتبر نتاج نقاش طويل على المستوى الوطني، والاعتراف بالتعددية الإثنية الثقافية من خلال إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهيئة الإنصاف والمصالحة.

وذكر اليزمي أن هذه المبادرات الرئيسية الثلاث من الإصلاحات السياسية بدأت عام 1999، وكان هدفها الأساسي تكريس « المساواة والتعددية والحقوق المدنية والسياسية».

وأبرز أنه في سياق التغييرات المسجلة في المملكة يمكن الإشارة أيضا إلى إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحول إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الإنجازات التي تعتبر مؤشرات لالتزام المغرب بخياراته، خصوصا من خلال إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعتبر مشروعا يهدف إلى تطوير تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة إضافة إلى فتح حوار وطني حول الجهوية.

وذكر أن المغرب أنشأ أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي دشن آلية تضطلع بدور حماية ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة، مبرزا أن كل هذه التدابير سبقت الربيع العربي، وهيأت الطريق لإصلاح الدستور.

وقال في هذا الصدد إن « عام 2011 شهد الإسراع في وتيرة الإصلاحات» التي توجت باعتماد الدستور الجديد الذي يشكل « ميثاقا حقيقيا للحريات والحقوق الأساسية».

وأوضح أن هناك « ما لا يقل عن 60 مادة مكرسة لحقوق الإنسان» من بين ال180 التي يتضمنها الدستور الجديد، الذي يعتبر نتاج نقاش وطني واسع في سياق الديمقراطية التشاركية.

وأبرز اليزمي أن « النقاش المكثف خلال عملية صياغة الدستور أدت إلى إعداد أكثر من 200 مذكرة « صادرة من الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني.

وأكد أن المغرب يتمتع حاليا بالاستقرار السياسي ويتطور بعزم على طريق الديمقراطية، مشيرا مع ذلك إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه هو « التنفيذ المواطن لأحكام الدستور».

وعقد هذا اللقاء، الذي حضرته شخصيات سياسية من العالم العربي، وخبراء وأكاديميين، في إطار الدينامية التي يشهدها العالم العربي والجهود المبذولة لتعزيز التطور الديمقراطي، خاصة في بلدان تونس ومصر وليبيا التي بدأت عملية لمراجعة دساتيرها.

اليزمي يستعرض بنيويورك دينامية الإصلاحات الديمقراطية بالمغرب منذ نهاية التسعينات

الخبر

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس السبت في نيويورك، دينامية تطور الإصلاحات الديمقراطية التي اعتمدها المغرب منذ نهاية التسعينات.

وقال اليزمي، في اجتماع حول موضوع «الربيع العربي والدسترة في الشرق الأوسط»، إن «المغرب اختار منذ نهاية التسعينات تكريس مسلسل توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهو ما توج باعتماد دستور متقدم عن طريق الاستفتاء عام 2011».

ونظم هذا اللقاء، الذي يستمر يومين، من قبل كلية الحقوق فوردهام بنيويورك والمعهد الأوربي العربي، الذي يوجد مقره في غرناطة، بدعم من الجامعة الأمريكية في نيو إنغلاند.

وأبرز اليزمي، الذي كان يتحدث في إطار مناقشة حول «البنية الدستورية»، الدينامية التي أحاطت بالإصلاح الدستوري في المغرب، والخطوات المختلفة التي اتخذتها المغرب قبل اعتماد الدستور الجديد.

واستشهد في هذا الصدد بإصلاح مدونة الأسرة، التي تعتبر نتاج نقاش طويل على المستوى الوطني، والاعتراف بالتعددية الإثنية الثقافية من خلال إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهيأة الإنصاف والمصالحة.

وذكر اليزمي أن هذه المبادرات الرئيسية الثلاث من الإصلاحات السياسية بدأت عام 1999، وكان هدفها الأساسي تكريس «المساواة والتعددية والحقوق المدنية والسياسية».

وأبرز أنه في سياق التغييرات المسجلة في المملكة يمكن الإشارة أيضا إلى إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحول إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الإنجازات التي تعتبر مؤشرات لالتزام المغرب بخياراته، خصوصا من خلال إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعتبر مشروعا يهدف إلى تطوير تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة، إضافة إلى فتح حوار وطني حول الجهوية.

وذكر أن المغرب أنشأ أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي دشن آلية تضطلع بدور حماية ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة، مبرزا أن كل هذه التدابير سبقت الربيع العربي، وهيأت الطريق لإصلاح الدستور.

وقال في هذا الصدد إن «عام 2011 شهد الإسراع في وتيرة الإصلاحات» التي توجت باعتماد الدستور الجديد الذي يشكل « ميثاقا حقيقيا للحريات والحقوق الأساسية».

وأوضح أن هناك «ما لا يقل عن 60 مادة مكرسة لحقوق الإنسان» من بين الـ180 التي يتضمنها الدستور الجديد، الذي يعتبر نتاج نقاش وطني واسع في سياق الديمقراطية التشاركية.

طانطان

تحديد حاجيات التكوين في مجال حقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم. السبت بطانطان. لقاء تواصليا مع فعاليات المجتمع المدني بالإقليم تم خلاله بحث أرضية مشتركة للعمل المستقبلي بين الجانبين.

وتوخى هذا اللقاء. الذي نظم تحت شعار «أي آفاق للعمل المشترك». بالخصوص. تحديد حاجيات المجتمع المدني في ما يخص التكوين والتكوين المستمر في مجال حقوق الإنسان. وبحث سبل إقامة شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في مجال إثراء ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها.

ودعا المشاركون في هذا اللقاء. الذي يأتي استمرارا للقاءات التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان سابقا بإقليمي كلميم وأسا وينتظر أن تشمل في وقت لاحق إقليم سيدي إفني. إلى تعزيز القدرات في مجال حماية حقوق الإنسان وتطوير آليات رصد الخروقات والانتهاكات.

كما شدد المتدخلون على ضرورة إحداث مشاريع لإدماج ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وبرمجة دورات تكوينية لإشعاع ثقافة حقوق الإنسان لدى ساكنة الإقليم. وتفعيل التوصيات المتعلقة بجبر الضرر الجماعي. مؤكدين. في الوقت ذاته. على ضرورة إنجاز دراسات ميدانية للوقوف على الوضع الحقوقي بالإقليم. والقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات السجنية ومراكز الرعاية الاجتماعية.

من جهته. أكد محمد عالي الحيسن. منسق لجنة النهوض بثقافة حقوق الإنسان باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم. استعداد اللجنة لتمكين فعاليات المجتمع المدني من الوسائل اللوجيستيكية اللازمة والوثائق والمنشورات التي تحتاجها. فضلا عن الأطر والمكونين الأكفاء للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها وإثرائها.

Violations des droits de l'Homme

Marche contre l'impunité

Dans le cadre de la poursuite de sa lutte pour la mise en œuvre intégrale des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), l'instance de suivi des recommandations du colloque national sur les violations graves des droits de l'Homme au Maroc organise une marche nationale le dimanche 25 novembre à Rabat. Le slogan retenu pour cette marche est : « Pour un pouvoir judiciaire indépendant capable de mettre fin à l'impunité ». Dans un communiqué parvenu à Libé, cette instance considère qu'un pouvoir judiciaire indépendant et impartial forme un pilier essentiel pour la protection des droits et libertés et consacre la règle reliant la responsabilité à la reddition des comptes tout en mettant un terme à l'impunité.

L'Instance considère également le pouvoir judiciaire comme un rempart pour la protection des droits de l'Homme et pour faire des droits universels de l'Homme une référence à laquelle tous les intervenants doivent se conformer sans distinction ni exclusion.

L'Instance appelle également le pouvoir judiciaire à assumer ses responsabilités pour faire éclater la vérité occultée dans les dossiers de violations graves des droits de l'Homme en vertu de la loi et pour rendre justice aux victimes, à leurs familles et à la société dans son ensemble, en insistant avec fermeté sur la nécessité pour l'Etat de présenter des excuses officielles et publiques tout en préservant la mémoire collective et en parachevant les réformes constitutionnelles et législatives, juridiques, institutionnelles et éducatives à même de conforter les bases de l'Etat de droit.

Elle insiste aussi sur l'abolition de la peine capitale, la ratification de la Convention de Rome relative à la Cour pénale internationale et l'élaboration d'une stratégie nationale de lutte contre l'impunité. Elle demande également l'opérationnalisation des recommandations et des mesures relatives à l'intégration sociale des victimes des violations graves des droits de l'Homme et la libération de l'ensemble des détenus emprisonnés dans le cadre des dossiers à caractère politique.

L'Instance de suivi des recommandations du colloque national sur les violations graves des droits de l'Homme appelle, par ailleurs, les diverses organisations nationales des droits de l'Homme et l'ensemble des acteurs politiques, syndicaux et associatifs à s'engager dans ce processus et à appuyer ces revendications.

Il est à signaler que cette marche s'ébranlera dimanche 25 novembre à 10 heures de la place Bab Al Had à Rabat.

MOHAMMED TALEB